



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



ندوات افتراضية حول أهمية ادماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات والبرامج العامة

كلمة افتتاحية

الندوة الأولى: سياسات الحماية الاجتماعية من منظور العدالة الاجتماعية

20 كانون الثاني / يناير 2021 – التوقيت: 13:00 - 15:00 بتوقيت بيروت

د. مهريز العوضى، مديرة مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية المستدامة

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

الحضور الكريم،

نلتقي اليوم في بداية عام جديد، بعد عام استثنائي شهدت فيه المنطقة العربية خسائر جسيمة كبدت فيها جائحة كوفيد-19 منطقتنا خسائر في الناتج المحلي للدول قُدرت ب 152 مليار دولار خسارة وما لا يقل عن 17 مليون وظيفة دفعت بأكثر من 15 مليون شخص إضافي إلى تحت خط الفقر.

في ظل هذه الظروف، أصبح من الضروري مضاعفة جهودنا لتحقيق العدالة الاجتماعية وسد الفجوة التي تنامت بسبب آثار الجائحة. كما اضحى من الضروري إصلاح نماذج التنمية وتطوير سياسات اقتصادية واجتماعية قادرة على معالجة قضايا اللامساواة وعدم تكافؤ الفرص والإقصاء الاجتماعي بطريقة أفضل.

وأمام هذه التحديات المتزايدة، عملنا في الاسكوا على تطوير مجموعة من الأدوات العملية لمساعدة الدول العربية على صياغة سياسات مراعية لمفهوم العدالة الاجتماعية وقائمة على مبادئ المساواة والحقوق والمشاركة.

كما تعاوننا مع مركز التعاون الدولي في جامعة نيويورك، لعقد خمس جلسات حوارية لمناقشة سياسات مختارة تعتبر أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية في منطقتنا العربية.

تتناول الندوة الأولى من هذه السلسلة موضوع سياسات الحماية الاجتماعية باعتبارها إحدى السياسات الرئيسية الهادفة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وكونها حق أساسي من حقوق الإنسان.

فكما تعلمون حضراتكم تهدف سياسات الحماية الاجتماعية إلى تفعيل حقوق المواطنين وتعزيز التماسك الاجتماعي. وتشكل هذه السياسات إحدى الأدوات الرئيسية لإعادة توزيع ثمار النمو والتنمية على نحو أكثر عدالة وتمكن الناس من حماية أنفسهم ضد مخاطر خسارة الدخل والأزمات والصدمات. ومن ناحية أخرى، فإن توفير الحماية الاجتماعية سوف يعزز رأس المال البشري والإنتاجية الوطنية ويشجع النمو الشامل والعاقل.

وتكتسب قضايا الحماية الاجتماعية أهمية مضاعفة في ضوء جائحة كوفيد-19 وأثرها غير المتكافئ على صحة الناس، وفقدان سبل عيشهم، والأمن الغذائي، واضطراب التعليم، وزيادة انتشار العنف ضد المرأة، وغيرها من الآثار السلبية التي تحت على تكثيف الجهود لحماية جميع الفئات خصوصاً الأكثر ضعفاً.

وحتى تكون سياسات الحماية الاجتماعية فعالة وتأخذ بعين الاعتبار ركائز العدالة الاجتماعية، يجب أن تحدد بطريقة تشاركية على حسب واقع كل بلد وأولوياته، وأن يتم ضمان وصول البرامج والخدمات إلى الشرائح المجتمعية المختلفة وعدم إهمال أحد، كما حددتها خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأن يُؤقّر الحيز المالي اللازم لتنفيذ هذه البرامج بطريقة شفافة وبما يتماشى مع مبادئ العدالة الاجتماعية، ونذكر هنا على سبيل المثال دور الضرائب التصاعديّة في هذا المجال.

وفي اجتماعنا اليوم سوف نستعرض أوضاع الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية من منظور العدالة الاجتماعية ونقدم أمثلة عن برامج واعدة من الأردن وتونس بالإضافة إلى ممارسات رائدة من مختلف دول العالم في مجال توسيع تغطية الحماية الاجتماعية. وسوف نتعرف من خلال نقاشنا وآرائكم إلى التحديات التي تواجه دولكم في هذا المجال، وسوف نستعرض على حضراتكم بشكل سريع بعض الأدوات التي صممتها الإسكوا لمساعدة الدول العربية على تصميم السياسات والبرامج من منظور العدالة الاجتماعية.

في الختام، أجدد الترحاب بحضراتكم وأتمنى لنا جميعاً اجتماعاً مثمراً يسهم في تعزيز الجهود الرامية إلى ترسيخ العدالة الاجتماعية في منطقتنا.